4

RIGHTS RADAR

تصوير: نسيل الأوزري

طفل يقف على أطلال منزل عائلته الذي دمره الحوثيون في أرحب

اليمن: أرحَب
وحشيّة انتقام الحوثي

تقرير عن انتهاكات الحوثيّين لحقوق الإنسان في قبيلة أرحب
خلال ديسمبر 2014 - ديسمبر 2016

إصدار أغسطس2017

RIGHTS
RADAR

المقدمة

في ربيع 2011 عمّت المدن اليمنية احتجاجات شعبية سلمية واسعة، مطالبة بتغيير نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح، الذي امتد لنحو 33 عاما وصلت خلالها البلاد إلى حالة مستعصية من الفساد، وصُنّف اليمن في المرتبة 13 من بين الدول الأكثر فشلا في العالم حسب مؤشر صندوق السلام الأمريكي للدول الفاشلة للعام 2011.

وضمن تلك الاحتجاجات، كانت قبيلة أرحب، الواقعة شمالي العاصمة صنعاء، واحدة من أبرز المكونات القبلية التي أيّدت مطالب المحتجين المطالبين برحيل صالح وأفراد عائلته من السلطة حينذاك، وكان هذا كافيا لتعرضها لأسوأ أنواع التنكيل من قبل القوات التابعة للرئيس السابق علي عبدالله صالح أو من قبل حلفائه المسلحين في حركة أنصار الله أو جماعة الحوثي -كما هي التسمية الشائعة لها إعلاميا-.

أعلنت قبيلة أرحب رفضها القاطع لاستخدام قوات الجيش والأمن في قمع المتظاهرين خلال الثورة الشعبية ضد صالح وهو ما أدى الى تعرضها لقصف عنيف من قبل قوات الحرس الجمهوري الموالية لصالح، والمتمركزة في جبل الصمع ومعسكر فريجة، المطلّة على قرى قبيلة أرحب، حيث استخدمت فيها القوات الحكومية الدبابات ومدافع الهاوزر والهاونات وصواريخ الكاتيوشا ومختلف أنواع الأسلحة، مستهدفة السكان المدنيين ومنازلهم ومزارعهم ما أدى إلى مقتل وجرح ما لا يقل عن 1000شخص من قبيلة أرحب، بينهم نساء وأطفال، نتيجة للحرب التي شنتها قوات الرئيس السابق علي صالح على أبناء القبيلة خلال الفترة من آذار/مارس 2011 وحتى حزيران/يونيو 2012 .

وذكرت تقارير حقوقية محلية ودولية حينها أن قيادة الحرس الجمهوري وأجهزة الأمن والمخابرات من أفراد عائلة صالح، ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في أرحب وطالبت بمحاسبتهم وإنصاف الضحايا، وأبدت قلقها من تعيين أقرباء صالح في مناصب رفيعة قد تمنحهم الحصانة الدبلوماسية التي تحول دون معاقبتهم على الجرائم المرتكبة.

وفي أواخر العام 2013 ومطلع 2014 خاض مسلحو قبيلة أرحب حرباً دفاعية ضد ميليشيا مسلحة من حركة أنصار الله (جماعة الحوثي)

مسلحون حوثيون بالزي العسكري بعد انقلابهم على الدولة

والقوات التابعة للرئيس السابق علي صالح التي هاجمت القبيلة ونصبت نقاط تفتيش واستحدثت مواقع عسكرية، ما دفع بقبيلة أرحب إلى الدخول في مواجهة مسلحة مع جماعة الحوثي وتزامن ذلك مع حرب أخرى كانت مليشيا الحوثي تخوضها مع أهالي قبيلة دمّاج في محافظة صعدة، شمالي اليمن. ثم في كانون أول/ديسمبر من العام 2014، شنت ميليشيا الحوثي وقوات صالح حرباً انتقامية عنيفة على قبيلة أرحب، وذلك عقب سيطرة تلك القوات على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014، واستيلائها على أسلحة ومخازن وزارتي الدفاع والداخلية ومعسكرات الجيش والأمن، وهو ما دفع قبيلة أرحب الى إعلان عدم خوض أي مواجهات مسلحة مع قوات الحوثي/صالح، وتفضيلها لخيار السلام، غير أن ذلك لم يكن كافياً في نظر قوات الحوثي/صالح، التي أصرت على اقتحام قرى قبيلة أرحب وقصفها وتهجير سكانها ونسف وتدمير منازلهم، خصوصاً القيادات السياسية والاجتماعية التي قادت المواجهات ضد قوات صالح خلال عام 2011 وضد ميليشيا الحوثي في مطلع 2014. واتهمت زعامات قبلية من أرحب قوات صالح وميليشيا الحوثي بارتكاب (جرائم حرب)، خلال العمليات العسكرية التي مورست فيها حالات قتل مروع على نطاق واسع، واعتقالات وجرائم تعذيب وإخفاء قسري، ونهب الممتلكات الخاصة والعامة، وتدمير المنازل والمدارس الدينية ودور العبادة ومؤسسات رعاية الأيتام وجمعيات تقديم العون للمحتاجين، وتسببت في عمليات نزوح واسعة من سكان القرى التي طالها القصف والتفجير، وسط صمت حكومي وإقليمي ودولي، وكانت بمثابة (الضوء الأخضر) لقوات صالح والحوثي، للانتقام من القوى والهيئات السياسية والفكرية التي أيدت وشاركت في الإطاحة بنظام صالح في 2011. وبعد سيطرة مليشيا الحوثي وصالح على العاصمة صنعاء وضواحيها شهدت قرى قبيلة أرحب خلال عامي 2015 و 2016 تهميشاً متعمداً وتردّياً مخيفاً للوضع الأمني والمعيشي وغياباً تاماً للخدمات الصحية والتعليمية وتدهوراً اقتصادياً حاداً ووضعاً إنسانياً مريعاً، في ظل استمرار الإجراءات القمعية وعمليات الاضطهاد الممنهجة بحق أبناء قبيلة أرحب ومنع مئات العائلات المشردة والنازحة قسرا من العودة إلى مساكنها ومزارعها واستخدام خطاب الكراهية التحريضي والعنصري بشكل متواصل وعلني ضد معارضي سلطة الحوثي وصالح، وضد الرموز القبلية المناهضة لفكر حركة الحوثيين.

يربط النطاق الجغرافي لقبيلة أرحب بين العاصمة صنعاء وعدة محافظات يمنية، كمحافظة عمران والجوف وصعدة وغيرها، وتطل من الناحية الجغرافية على مطار صنعاء الدولي، مركز الملاحة الجوية اليمنية والمقر الرئيس لخطوط الشركة اليمنية للطيران المدني، ويضم قاعدة الديلمي التابعة لسلاح الجو اليمني. كما يقع في قبيلة أرحب جبل الصمع الاستراتيجي الذي تتمركز فيه أهم المعسكرات الموالية لصالح، حيث تقع فيه ثلاثة ألوية من قوات الحرس الجمهوري، وهذا ما يعطي أهمية استراتيجية كبيرة لمناطق وقرى قبيلة أرحب من الناحية العسكرية والأمنية للعاصمة صنعاء ومرافقها الحيوية.

وتعرضت قبيلة أرحب لأسوء أنواع التنكيل والانتقام من قبل قوات الحوثي وصالح لاعتقادهم بأن قبيلة أرحب ستشكل خطرا عليهم لما يمثله نطاقها الجغرافي من أهمية بالغة ودور استراتيجي في الحزام الأمني للعاصمة صنعاء، حيث تعد بمثابة صمام الأمان للعاصمة.

ونظرا للحجم الكبير من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات جماعة الحوثي وصالح في قبيلة أرحب أطلقت منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان هذا التقرير الذي يتضمن توثيقا غير مسبوق لحالات الانتهاكات التي ارتكبت في قرى قبيلة أرحب، بمحافظة صنعاء، خلال عامي 2015 و2016 والتي تمكن راصدو منظمة رايتس رادار من الوصول إليها وتوثيقها، لتوفير مرجع حقوقي عنها للمنظمات الحقوقية والمحافل الدولية، حتى لا تدرج هذه الانتهاكات في ملف النسيان وتضيع حقوق الضحايا وحتى لا يفلت مرتكبوها من العقاب.

اعتمدت منظمة رايتس رادار في إعدادها لهذا التقرير على فريق رصد ميداني، قام بجمع البيانات والمعلومات والوثائق والصور ومقاطع الفيديو، عن وقائع وحوادث الانتهاكات المختلفة في قرى قبيلة أرحب، شمالي العاصمة صنعاء، وقام بمقابلة العشرات من الضحايا والشهود ووثق إفاداتهم وفقا لمرجعيات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذي الصلة بالنزاع المسلح غير الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف والمواثيق الخاصة بالطفل والمرأة واتفاقيات مناهضة التعذيب والقضاء على كافة أشكال التمييز.

ملخص تنفيذي

وفقا لفريق الرصد الميداني لمنظمة رايتس رادار

تم توثيق 3997 انتهاكا لحقوق الإنسان، في قبيلة أرحب بمحافظة صنعاء، من قبل ميليشيا جماعة الحوثي وقوات صالح، خلال الفترة من كانون أول/ديسمبر 2014 إلى كانون أول/ديسمبر 2016،

_تنوعت بين أعمال قتل خارج القانون، وعمليات اعتقال واحتجازات تعسفية في سجون خاصة وسرية، وجرائم تعذيب وإخفاء قسري، وعمليات تدمير المنازل ونهب الممتلكات واستخدام مفرط للقوة ضد المدنيين.

وتضمنت عملية الرصد للانتهاكات توثيق 41 حالة قتل بين المدنيين، بينهم امرأتان وطفلان، و57 حالة إصابة خطيرة، منها 3 حالات إصابة لنساء وحالة واحدة لطفل.

وتحقق الفريق من تعرض 11 شخصا لشروع في القتل، تعرض خلالها 4 منهم لإصابات خطيرة، نتج عنها إعاقة دائمة.

كما رصد الفريق 849 حالة اختطاف واعتقال تعسفي، بينها 19 حالة لمعتقلين أطفال، بالإضافة إلى أكثر من 300 مخفي قسريا، ظلوا لأشهر في أماكن غير معلومة، ولم تفصح جهات الاعتقال عن أي معلومة بشأنهم،

وتعرض 81 من المعتقلين للتعذيب الجسدي، بينما خضع غالبية المعتقلين للمعاملة القاسية واللاإنسانية، وبلغت حالات التهجير القسري أكثر من 200 حالة وسُجِّل نزوح 453 أسرة بشكل دائم في مناطق آمنة شرقي اليمن.

أما فيما يخص الممتلكات الخاصة، فتم رصد 268 حالة اقتحام منازل وحصارها وعبث بمحتوياتها و 39

حالة تدمير كلي للمنازل والبيوت و18 حالة تضرر جزئي، و 6 حالات احتلال منازل وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ومعتقلات سرية، إضافة إلى 148 حالة نهب ومصادرة ممتلكات خاصة منقولة وغير ثابتة، بالإضافة إلى 118 حالة نهب وإتلاف مركبات وآلات زراعية. ووثّق التقرير أيضا تفجير ونسف 5 مدارس دينية وتسويتها بالأرض، بعد مصادرة محتوياتها، وتدمير 2 من مقرات حزب التجمع اليمني للإصلاح بشكل كلي، وحالة تدمير واحدة لدار عِبادة (مسجد)، كما تم رصد اقتحام 97 منشأة ما بين حكومية وأهلية وعامة وقرى وأحياء سكنية، تعرضت 30 منشأة منها للنهب الممنهج من قبل قوات الحوثي/ صالح، ووثق فريق الرصد 681 حالة انتهاك تندرج في اطار تقويض مؤسسات الدولة وسلطاتها. يوثق هذا التقرير أيضا الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال والنساء في قبيلة أرحب، فقد تم رصد وتوثيق 71 حالة تجنيد أطفال، إضافة إلى ما هو وارد في إحصائيات التقرير المرفقة، ولا تعد هذه الإحصائيات نهائية، لأنها لم تشمل كافة حالات الانتهاكات التي ارتكبت في قبيلة أرحب، بقدر ما هي الحالات التي تمكن فريق الرصد الوصول اليها وتوثيقها، حيث واجه صعوبة بالغة في معرفة الأرقام والاحصائية الدقيقة لعدد الضحايا وبالذات من فئة النساء والأطفال، لعدم استطاعة الفريق الوصول إليهم بسبب تشتت الضحايا بين التهجير القسري والنزوح الى أماكن بعضها غير معلومة وبعضها الآخر يصعب الوصول إليها وانعدام سجل مدني دقيق لعدد سكان قرى القبيلة. وتشير حالات الانتهاكات لحقوق الإنسان المرتكبة في قبيلة أرحب، والتي تم رصدها في هذا التقرير، إلى أن استباحة دماء المدنيين غير الموالين لجماعة الحوثي وقوات الرئيس السابق صالح، واستباحة ممتلكاتهم ونسف منازلهم، يأتي ضمن عمليات ممنهجة للانتقام القاسي من الخصوم وإذلالهم . وعززت العديد من الشواهد أن هذا الاتجاه يعد عقيدة سلوكية في منهج جماعة الحوثي، كما أن توفر أسباب الإفلات من العقاب في نظر الجماعات المسلحة هو ما يدفعها للاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان واستهداف المكانة الاجتماعية والإنسانية لخصومها، وهو ما كان له تأثير مباشر في دفع أولئك الذين تعرضوا للاضطهاد إلى تبني خيار المواجهة والقتال وحتى اللجوء إلى العنف في سياق الفعل ورد الفعل.

وتظهر نتائج هذا التقرير أن تمرد ألوية قوات الاحتياط (الحرس الجمهوري سابقا) على الرئيس عبدربه منصور هادي نهاية 2014 أدى إلى انهيارٍ شبه كامل للمؤسسة العسكرية للدولة، وأسهم في استمرار تلك الوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق علي صالح في ممارسة انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في قبيلة أرحب وغيرها، وبالتالي المشاركة الفعلية في تسهيل وقوع هذه الانتهاكات وارتكابها من قبل الميليشيا الحوثية ضد المدنيين بدافع الانتقام منهم. ووفقا لمضامين نصوص القوانين الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان والاتفاقيات الخاصة بالمرأة والطفل ومناهضة التعذيب والتمييز والاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بالنزاعات الداخلية وحسب ما نص عليه الدستور والقوانين اليمنية، فإن بعض الانتهاكات التي جرى توثيقها في هذا التقرير تمثل "جريمة ضد الإنسانية" ويمثل بعضها "جريمة حرب"، وهو ما يدخلها في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، في حالة قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإحالة الملف اليمني إلى المحكمة. ويبدو من خلال ما وثّقه فريق الرصد الحقوقي الميداني المعدّ لهذا التقرير، أن قوات جماعة الحوثي وحليفتها قوات الرئيس السابق علي صالح، هي المسؤولة عن ارتكاب هذه الانتهاكات بحق المدنيين في قبيلة أرحب بمحافظة صنعاء، خلال الفترة التي رصدها التقرير من نهاية 2014 وحتى نهاية 2016. وقد عمل فريق الرصد الحقوقي على جمع معلومات هذا التقرير من خلال البحث الميداني المباشر والزيارات والمقابلات للمناطق والأسر التي تعرضت للانتهاكات أو أحد أقاربها أو المقربين منها فضلاً عن جمع عشرات الشهادات لشهود عيان والمقارنة بينها والتأكد من صحة وقوع هذه الانتهاكات، وتوثيق تفاصيلها ونتائجها وآثارها الراهنة والمستقبلية على الضحايا.

أطراف النزاع

قبيلة أرحب

تعد قبيلة أرحب من القبائل اليمنية الكبيرة التي عارضت تفرّد الرئيس السابق علي صالح برئاسة الدولة اليمنية لمدة 33 سنة منذ صيف 1978 حتى ربيع 2012، ولذا فقد ساندت القبيلة الثورة الشعبية التي حصلت في اليمن في العام 2011 للمطالبة بتغيير نظام الحكم، وشكّلت مع قبائل نهم وبني الحارث وبني جرموز وحدة جغرافية وعشائرية، استطاعت من خلالها فرض حماية فعلية ومهمة للمتظاهرين في مراكز بعض المدن اليمنية، كالعاصمة صنعاء ومأرب وشبوة وغيرها والتي شكلت ساحات اعتصام مفتوحة لنشطاء ثورة شباط/فبراير 2011.
وتُعد المساحة الجغرافية التي يقطنها أبناء قبيلة أرحب وقبيلة همدان المجاورة، بوابة العاصمة الرئيسية من جهة الشمال ومنها يمكن قطع الطريق الرابط بين محافظات صنعاء وصعدة وحجة والمحويت والجوف وهو الشريان الوحيد للعاصمة صنعاء من جهة تلك المحافظات، وهو ما كانت تخشاه قوات الحوثي وصالح، خصوصاً بعد أن باتت المواجهات قريبة جدا من تلك المساحة الجغرافية، وهو ما أعطى أهمية استراتيجية كبيرة لقبيلة أرحب من الناحية العسكرية في الصراع الدائر مع قوات الحوثي وصالح.

حركة أنصار الله (جماعة الحوثي)

هي جماعة دينية مسلحة، مشهورة باسم عائلة مؤسسها (حسين بدرالدين الحوثي)، تقوم عقيدتها على الإيمان بما يعرف بـ (الحق الإلهي) في السلطة، كاستحقاق ديني لها.
اتهمها الرئيس اليمني السابق علي صالح خلال فترة حكمه أكثر من مرة بأنها تعتمد العنف في فرض نفوذها وأيديولوجيتها العقائدية والمذهبية، وأنها تتلقى دعماً من إيران، وهو نفس الاتهام الذي كرره الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي.
وتقدم اليمن في العام 2012 بشكوى لمجلس الأمن ضد إيران، بعد ضبط الأجهزة الأمنية اليمنية لشحنات أسلحة قادمة من طهران، كما أعلنت قوات البحرية الأمريكية خلال عامي 2013 – 2014 اعتراضها شحنات أسلحة قادمة من إيران إلى اليمن، وتحديداً إلى جماعة الحوثي.
وقد أسهمت جماعة الحوثي في إفشال العديد من خطوات التسوية السياسية التي طُرحت في اليمن، بما فيها اتفاق (السلم والشراكة)، الذي تبنته عقب سيطرتها على العاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014 ولم تلتزم به. ورأى العديد من المحللين أن جماعة الحوثي استغلت حينها الأزمة الحكومية حيال الزيادة السعرية في قيمة الوقود والمشتقات النفطية، ووظفت تداعياتها الاجتماعية والشعبية للتمرد على نظام الحكم في اليمن بقوة السلاح والخروج عن سلطات الدولة.

وتسيطر جماعة الحوثي حالياً على أجزاء واسعة من اليمن ولا سيما العاصمة صنعاء والمناطق التي تعيش فيها قبيلة أرحب.

وبحسب الناطق الرسمي باسم الجماعة محمد عبدالسلام؛ تعد حرب جماعة الحوثي ضد قبيلة أرحب "ضرورة أمنية"، وأنها تأتي في إطار مواجهة العناصر التي أطلق عليها "التكفيرية والداعشية".
وقامت جماعة الحوثي عقب سيطرتها على العاصمة صنعاء بمهاجمة قبيلة أرحب حيث قتلت ودمرت ونهبت منازل خصومها، بشكل عززت فيه الاتهامات ضدها بأن الهدف المعلن من قبلها - إسقاط الزيادة السعرية - لم يكن إلا تكتيكاً عسكرياً لإيجاد مبرر وبيئة مناسبة للتمرد على سلطات الدولة وتوسيع دائرة نفوذها وسيطرتها على مفاصل الحكم وعلى المناطق اليمنية.

الحكومة اليمنية

يعد ضعف الحكومة اليمنية وغيابها إزاء التحركات التمردية للمسلحين الحوثيين أحد العوامل المهمة التي سهّلت سيطرة المسلحين الحوثيين على مرافق ومؤسسات الدولة بالعاصمة صنعاء ومناطق واسعة من اليمن في أيلول/سبتمبر 2014. حيث ترى جهات عسكرية أن سياسة غض الطرف من قبل رئيس الحكومة اليمنية عبدربه منصور هادي عن التحركات المسلحة لعناصر جماعة الحوثي في محافظة عمران خلال صيف 2014 ثم تحركاتهم المسلحة نحو العاصمة صنعاء، بالإضافة الى النفوذ القوي للرئيس السابق علي صالح في أوساط وحدات الجيش اليمني، أسهمت بشكل فاعل في تقويض أركان الدولة وتدمير مقوماتها والسيطرة عليها.

وأسفرت هذه المآلات عن إجبار الدولة على تقديم تنازلات لجماعة الحوثي، وتحييد قوات الجيش والأمن وإبعادها عن مسار الأحداث بحيث لا تكون طرفا في مواجهة المسلحين الحوثيين، بذريعة أن الحرب بين الحوثيين ومجموعات مسلحة، وأن على قوات الجيش والأمن أن تلتزم الحياد. وقد شجّع غياب الدور الحكومي المسلحين الحوثيين على ارتكاب انتهاكات كبيرة مع اجتياحهم للعاصمة صنعاء، حيث اقتحموا خلالها منازل وبيوت مناهضيهم ومقرات حزب الإصلاح الذي يعتبرونه الخصم اللدود لهم وشنوا حملات اعتقالات واسعة لقياداته وعناصره بما فيهم وزراء في الحكومة.

ووصل الحال لاحقا الى حد اقتحام قوات الحوثي/صالح لقصر رئاسة الجمهورية ومنزل الرئيس هادي نفسه، وفرض الإقامة الجبرية عليه وقتل قرابة 14 من أقاربه وحراسته واقتحامهم لمؤسسات الدولة العسكرية والمدنية ونهبها. وكانت هذه الخطوات تمهيداً للانقلاب على سلطات الدولة وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في العاصمة صنعاء وفي مناطق أخرى ومنها مناطق قبيلة أرحب.

وكانت جماعة الحوثي في البداية تعد جزءا من رؤية الحل الأممي للأزمة اليمنية، غير أنها بتمردها المسلح أصبحت تمثل جزءاً أساسياً من المشكلة اليمنية،

وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2216 عام 2015 ضد الأطراف التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتقوّض الانتقال السياسي في اليمن وتم تحديدها بجماعة الحوثي وقوات صالح.

وبموجب هذا القرار يخضع الرئيس السابق صالح ونجله أحمد و3 من قادة جماعة الحوثي، هم زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي وشقيقه عبدالخالق والقائد العسكري لجماعة الحوثي عبدالله يحيى الحاكم، لعقوبات دولية، نتيجة للانتهاكات والجرائم التي قاموا بها حسب التقارير المقدمة لمجلس الأمن من قبل لجنة الخبراء الدولية الخاصة باليمن.

وتعرضت الوحدات العسكرية الموالية لصالح والميليشيا المسلحة للحوثيين لقصف جوي متقطع من قبل طيران قوات التحالف العربي بقيادة السعودية منذ 26 آذار/مارس 2015 التي تدخلت في الأزمة اليمنية بمبرر دعم الحكومة الشرعية في اليمن والتي ارتكبت هي الأخرى حالات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان باستهداف غاراتها الجوية لمدنيين ومواقع وتجمعات مدنية في العديد من المحافظات اليمنية وسقط عبرها الآلاف من المدنيين بين قتيل وجريح.

المجتمع الدولي

الموقف الإقليمي والدولي لم يكن له وجود أو موقف قوي إزاء الانتهاكات الحقوقية التي تعرض لها أبناء قبيلة أرحب من قبل قوات جماعة الحوثي وصالح، ووصفه وجهاء قبليون من أرحب بـ(الموقف المتخاذل)، خصوصا موقف الأمم المتحدة والدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية بشأن اليمن، حيال التحركات التمردية الحوثية المسلحة باتجاه قبيلتهم.

وكان سبق تلك التحركات بعدة أشهر اجتياح مسلح لمحافظة عمران من قبل مسلحي جماعة الحوثي والذي كان تمهيدا لاجتياح العاصمة صنعاء لاحقا واقتحام دار الرئاسة ومحاصرة الرئيس هادي والحكومة وأكد أعيان قبيلة أرحب أن الأمم المتحدة والدول العشر الراعية للمبادرة لم تتخذ أي موقف صريح يرفض هذه التحركات التمردية المسلحة ضد الدولة في اليمن، واعتبروا ذلك الصمت بمثابة (ضوء أخضر) وغطاء دبلوماسي للرضا عن تلك التمردات المسلحة الحوثية على الرغم من ارتكاب مسلحي الجماعة للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان على مرأى ومسمع من الجميع ونشرت بعضها في وسائل الإعلام.

حرق الخصوم:

استغلال مكافحة الإرهاب لتبرير ارتكاب الجرائم

اتخذت جماعة الحوثي وقوات صالح من الحرب على الإرهاب ذريعة لإلحاق الضرر وارتكاب الجرائم بحق الخصوم السياسيين، و تم استغلال اتفاقيات التعاون الأمني بين نظام الرئيس السابق علي صالح والإدارة الأمريكية واستخدام الورقة الأمنية على نحو تعسفي لتحقيق أهداف سياسية للحوثيين وصالح ضد خصومهم بشكل لا يخدم الغايات المرجوة من عمليات مكافحة الإرهاب، على الرغم أن الحرب على الإرهاب لا تبرر أبداً المساس بحقوق الإنسان ولا تسوغ انتهاك الحريات الأساسية.

وكانت الاتفاقيات الأمنية بين صنعاء وواشنطن قضت بتقديم الأمريكيين دعما فنيا ولوجستيا لوحدات عسكرية يمنية متخصصة بمكافحة الإرهاب ضمن ألوية الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وأجهزة الأمن المتعددة الموالية لصالح. ويتهم سكان محليون نظام صالح بالانتقام من قبيلة أرحب عقب الانتخابات الرئاسية المنعقدة في 2006 والتي حصل فيها صالح على نسبة قليلة من الأصوات، وذلك بمعاقبة القبيلة بشن حملات عسكرية عليها، بدعاوى ملاحقة عناصر مرتبطة بتنظيم القاعدة هربت الى مناطق قبيلة أرحب. ويستدل السكان على ذلك بوقوع حملات عسكرية مكثفة على قبيلتهم ابتداء من عام 2007 أي عقب الانتخابات بشهور قليلة، والتي استمرت بشكل متقطع حتى نهاية 2011، وفي كل هذه المحطات استخدم صالح الدعم الأمريكي الخاص بمكافحة الإرهاب لمجابهة الخصوم السياسيين والذي واكبه ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان، وهو الأمر الذي ترفضه الأمم المتحدة، حيث تعتبر الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان الطريق المثلى لمكافحة الإرهاب ومحاصرته ومعالجة أسبابه، مع ضرورة وجود تشريعات قانونية وقضاء مستقل يلتزم بمنظومة العدالة الجنائية.

والملاحظ أن جماعة الحوثي سارت على ذات المنهج الذي كان تبنّاه الرئيس صالح، حيث بررت أعمالها العسكرية في قبيلة أرحب بمحاربة عناصر القاعدة. لكن قيام مسلحيها باقتحام قصر دار الرئاسة ومنزل الرئيس هادي لاحقاً بصنعاء مطلع 2015 كشف حقيقة ما تسعى إليه جماعة الحوثي من وراء أعمالها العسكرية وهو الاستيلاء على السلطة، وبخاصة أنه تزامن مع هجوم واسع لقوات صالح وميليشيا الحوثي على المحافظات الجنوبية ونتج عنه تدخل قوات عربية داعمة لسلطة الرئيس هادي، تحت مظلة قوات التحالف العربي بقيادية السعودية في 26 آذار/مارس 2015.

ويلاحظ أن تسويق الحوثيين للحرب الراهنة باسم محاربة العناصر المتطرفة والتكفيرية، ما زال مستخدما حتى اللحظة من قبل قائد الجماعة ومتحدثيها الرسميين، وهذا ما نفته قبيلة أرحب نفياً قاطعاً عبر بيانات متعددة، ووصفتها بالمزاعم التي لا أساس لها، وأنها "مجرد ذرائع للتغطية على جرائم الانتهاكات المرتكبة بحق أبناء القبيلة".

القتل المتعمد

التسويق السياسي والترويج الإعلامي لما يرتكبه المسلحون الحوثيون من انتهاكات بأنه "جهاد ديني بتوجيه إلهي" ضد خصومها الذين تصفهم (عملاء)، (مرتزقة)، (تكفيريين)، و(دواعش)، جعل الإقدام على قتل الخصوم في الرأي والفكر والسياسة ضربا من ضروب "الشجاعة والعبادة والواجب الوطني".

وقد أحصى التقرير في هذا الإطار 41 قتيلاً من المدنيين بينهم امرأتان وطفلان، نتيجة الاعتداءات المتكررة على المدنيين، حيث أقدمت قوات الحوثي وصالح على عمليات قتل ممنهجة بحق مدنيين عزّل، ومن الواضح أن معظم هذه الحالات تضمن القتل العمد، حيث أن 29 حالة من الضحايا قتلوا بالرصاص الحي، تحت مبرر محاربة الفكر التكفيري، وتمت تصفية 4 من الضحايا بالإعدام الميداني، وتم توثيق حالتي قتل بألغام مزروعة على الطريق، وحالة وفاة واحدة تحت التعذيب، وحالة دهس متعمد رفض المسلحون الحوثيون بعدها إسعاف الضحية أو تمكين أهله من إسعافه حتى فارق الحياة بعد 18 ساعة من الحادثة التي تركت أثراً عميقا في نفوس أبناء المنطقة، ورسخت أحقاداً وضغائن قد يطول أمدها، إضافة لقتل شخصين عن طريق القنص، ورصد التقرير حالتي قتل بقصف على منازل المدنيين.

وفي تفصيل لبعض هذه الحالات، وثّق فريقنا عثور أسرة المخفي قسريا صهيب اليحيصي على جثته في ثلاجة مستشفى 48 الخاص بمنتسبي قوات الحرس الموالية لصالح بصنعاء، في 12 شباط/فبراير 2015، وذلك بعد شهر ونصف من اختطافه، بعد أن دفعت أسرته مبالغ مالية كبيرة مقابل إطلاق سراحه، بناءً على وعود من قيادات في جماعة الحوثي تبين أنها كانت عملية ابتزاز متعمدة، بعد أن تبين أنه مات بسبب التعذيب، وفقاً لشهود عيان.

وفي تاريخ 12 آب/أغسطس 2015، تعرض المواطن سليم العصامي للدهس من قبل عربة عسكرية حوثية في مفرق عصام – في أرحب -، ثم منعوا إسعافه وتركوه ينزف لأكثر من 18 ساعة

الجدول رقم (١): حالات القتل التي قامت بها قوات الحوثي وصالح

حتى فارق الحياة، حسب تأكيدات شهود عيان. وفي 30 تموز/يوليو 2015، ذهب عارف محمد صالح الزبيري من قرية شراع، لشراء مستلزمات للمنزل من سوق الجامعة بأرحب، وفي الطريق العام تمت ملاحقته بسيارة عسكرية حوثية ووجه المسلحون الحوثيون فوهات بنادقهم نحوه وأطلقوا عليه الرصاص فأردوه قتيلاً، ثم تركوا جثته على قارعة الطريق.

وحسب البيانات التي حصل عليها فريق الرصد التابع لرايتس رادار، بلغت حالات الإصابة في قبيلة أرحب 57 حالة إصابة من المدنيين، منها ثلاث حالات نساء وحالة واحدة لطفل، وتعرض 11 شخصا لمحاولات قتل عمدية، نجى منهم 7 وأصيب أربعة آخرون بإصابات متفاوتة، نتج عن بعض هذه الإصابات إعاقة دائمة.

الاختطاف

جاءت حالات الاختطافات للمدنيين على يد المسلحين الحوثيين وصالح في المرتبة الأولى في قرى قبيلة أرحب، وفق نتائج الرصد، حيث بلغت الحالات المرصودة 849 حالة، منها 19 حالة لمختطفين أطفال، وقد تم الإفراج عن 787 مختطفاً حتى نهاية 2016، في حين لا يزال 62 مختطفا بينهم 5 أطفال قابعين في المعتقلات.

جاءت حالات الاختطافات للمدنيين على يد المسلحين الحوثيين وصالح في المرتبة الأولى في قرى قبيلة أرحب

ولوحظ أن أكثر من نصف الذين تعرضوا للاختطاف تم اقتيادهم من منازلهم وقراهم، وتعرضت عوائلهم وأسرهم للتهديد والرعب وانتهاك حرمة المنازل والمساكن وخصوصية الأسر وإلحاق الأذى بالأطفال والنساء والمسنين، الذين يحظون بحق الحماية الخاصة في القوانين الدولية والوطنية وهو ما يتوافق تماما مع عادات وأعراف القبيلة اليمنية. وليس أدل على أن هذه الاختطافات إنما جاءت على خلفية انتقامية من أن أغلب حالات الاختطاف جاءت بشكل جماعي وبدون أي تهمة واضحة، وتمت بناء على البيانات المذكورة في الهوية الشخصية، حيث تعرض المدنيون للاختطاف من نقاط التفتيش المنتشرة في محيط القبيلة وطرقها وعلى مداخل القرى والأحياء وفي العاصمة صنعاء ومراكز المحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي وقوات صالح وفقاً لمصادر محلية.

ويعدّ الاختطاف وحجز الحرية والإخفاء القسري محظور بموجب القانون الدولي ولا يدان أي شخص إلا بمحاكمة عادلة تقوم بها سلطات الدولة المخولة بذلك، وتتوفر فيها جميع الضمانات القضائية الأساسية ولا يجوز إدانة أي شخصٍ بجريمة إلا على أساس المسؤولية الجنائية الفردية.

ما بعد الاختطاف: معاملة قاسية

وثق التقرير 81 حالة تعذيب جسدي بأساليب وحشية ومتعددة خلال عامي 2015 - 2016 وبحسب الشهادات والإفادات التي جمعها فريق الرصد يمكن إجمالها في الآتي:

- ضرب الضحية بوحشية من عدة أشخاص حتى يدخل الضحية في حالة إغماء.
- التعليق في السقف لفترة طويلة بحيث يلامس الأرض بأطراف قدميه.
- تقييد اليدين إلى الجدار أثناء التحقيق ويتم حرق الضحية بأعقاب السجائر مع كل سؤال تحقيق.
- الضرب على الرأس بأعقاب البنادق والضرب على الأعضاء الحساسة.
- الصعق بالكهرباء والإيهام بالإعدام والحبس الانفرادي.
- الاحتجاز في أماكن قذرة وحمامات غير صحية ومظلمة والحرمان من الأكل والشرب لساعات طويلة.
- المنع من الزيارة والتعذيب النفسي لذوي الضحايا فضلاً عن الابتزاز المالي لأسر الضحايا.

وقد حظرت المعاهدات الدولية والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان جميع أشكال التعذيب بحق أي معتقل أو محتجز أو من يقضي عقوبة السجن وفقا للقانون، سواء مارسته الدولة أو جهات مسلحة خارجة عن الدولة. وأكدت تلك الاتفاقيات على معاقبة الجهات أو الأفراد

الذين يرتكبون جرائم الإخفاء القسري وينتهجون سياسة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية التي تهدر الكرامة. ويلاحظ من خلال حالات التعذيب الواردة في هذا التقرير، والموثقة أدناه، أن قوات الحوثي/صالح أقدمت على ممارسة التعذيب والإخفاء القسري بصورة روتينية وممنهجة مع غالبية من تعرضوا للاعتقال التعسفي، حيث خضع جميعهم للمعاملة القاسية واللاإنسانية .

نماذج انتهاكات

حصلت رايتس رادار على إفادات أدلى بها بعض الضحايا، فيما يلي نماذج منها:

90 يوماً في دورة مياه:

في شهادته لمنظمة رايتس رادار، قال (ع.س.هـ)، وهو أحد أولئك الذين تعرضوا للاختطاف على يد مسلحين حوثيين: "تم اعتقالي في تاريخ 08/01/2015 من نقطة عسكرية مستحدثة لمسلحين حوثيين في الطريق العام لمنطقة أرحب، وعلى متن أحد الأطقم نقلوني إلى السكن الطلابي الجامعي بصنعاء الذي تتخذه قوات الحوثي/صالح سجناً للمختطفين، ومكثت فيه أسبوعاً، تعرضت خلاله للتعذيب الوحشي والضرب المميت وانا معصوب العينين، ثم نقلوني بعدها إلى مبنى دار القرآن الكريم الواقع بحي مذبح، شمالي العاصمة صنعاء، الذي حوله الحوثيون أيضاً إلى معتقل خاص بعد السيطرة عليه".

وأضاف: "وضعوني في غرفة مظلمة بشكل انفرادي لفترة من الزمن قبل أن ينقلوني إلى عمارة في شارع الستين، وهناك تم احتجازي في حمام (دورة مياه) لمدة ثلاثة أشهر متواصلة، وكان مكانا لنومي وطعامي وقضاء حاجتي (البول والبراز)، ثم جاء قرار إعادتي إلى سجن دار القرآن، حيث وضعوني في غرفة ضيقة تحت الدرج تستخدم لجمع القمامة والنفايات. وبعد تسعة أشهر، تمكنت من الخروج من المعتقل وأنا في حالة نفسية سيئة للغاية".

حالات مأساوية:

تعرض (ق.ع) للاعتقال والتعذيب مرتين، الأولى في كانون أول/ديسمبر 2014 والثانية في شباط/فبراير 2015. وأوضح لمنظمة رايتس رادار ما تعرض له وزملاؤه من تعذيب وحشي، حيث قال: "بعد دخول قوات الحوثي وصالح إلى أرحب، سمعنا ذات يوم طرق الباب عند الفجر وتبين لنا أنها مجموعة من المسلحين الحوثيين تريد تفتيش المنزل، فسمحنا لهم بالدخول، لكنهم قاموا باعتقالي واقتيادي إلى جهة مجهولة ومكثت في ذلك المعتقل شهراً كاملاً لا تعلم أسرتي عني شيئا وتم إطلاق سراحي بعدها".

وأضاف: "في المرة الثانية، وبالتحديد في 14 تشرين ثاني/نوفمبر 2015 عاد المسلحون الحوثيون مرة أخرى واعتقلوني وتم نقلي إلى أحد معتقلاتهم وتلقيت فيها أشد أصناف التعذيب التي لم تخطر على بال أحد. حيث تعرضت فور إدخالي الى المعتقل لضرب شديد بسلسلة حديدية (سلسلة محرك الدراجة النارية) وتركز الضرب على الظهر والوركين والكتفين، حتى تحول جسدي إلى اللون الأزرق نتيجة لشدة التعذيب، ومكثت بعدها أسبوعاً لا أستطيع الحركة أو الأكل أو النوم وفي وضع الانبطاح".

وذكر (ق.ع) بأن الخاطفين احتجزوه مع مجموعة من المعتقلين الآخرين في غرفة ضيقة مليئة بالحشرات والقمل وبلا تهوية، وكان يقدم لهم طعام سيء جداً وغير كاف، وقال: "كان يتم استدعاء أحدنا في وقت متأخر من الليل غالباً ليقوم عناصر الحوثي بضربه وركله في كل أنحاء جسمه وبخاصة على الوجه والرأس. لاحظت على أجساد عدد من المعتقلين معي آثار تعذيب تفوق الخيال، بعد أن كنت أظن نفسي أشدهم، وكنا نضطر للتبول في قوارير الماء بسب منعنا من استخدام دورة المياه (الحمام) إلا مرة واحدة كل 24 ساعة".

وأوضح أن أحد المعتقلين تعرض للصعق بالكهرباء والضرب العنيف حتى فقد عقله، ومنهم من تعرض للضرب الشديد حتى فقد قدرته على الحركة وكنا نحمله إلى الحمام لقضاء حاجته، ومنهم من كنا نتناوب على حمله طوال اليوم لعدم استطاعة جسمه ملامسة الأرض أو الجلوس للأكل".

وقال: "كان رفيقي في السجن (ع.خ) أشدنا تعذيباً، بسبب تعرضه للتعليق المتكرر في السقف والضرب بالسياط والعصي حتى يفقد الوعي، ويترك معلقاً، فإذا عاد للوعي أعادوا ضربه وهكذا".

الاختطاف والتعذيب بالهوية:

وبحسب (م.ج)، فإنه أظهر هويته الشخصية للمسلحين الحوثيين في نقطة الحتارش، الواقعة شرقي العاصمة صنعاء على طريق مأرب صنعاء، وكونه من قبيلة أرحب فقد كانت التهمة كافية لاختطافه ونقله إلى مكان مجهول. حيث قال في شهادته: "تم نقلي إلى معتقل خاص داخل مزارع كثيرة في منطقة بني حشيش وذلك في تاريخ 14 أيار/مايو 2015، وهناك تم وضعي في غرفة مظلمة وبدون طعام إلى بعد منتصف الليل، بعدها فتح باب الغرفة أشخاص وبيد أحدهم مصباح يدوي كان يوجه ضوءه نحو عيوني، ثم قاموا بتقييد يديّ إلى النافذة، وبدؤوا بالتحقيق معي ، فكنت أجيب بما أعرف، لكنهم رفضوا تصديق أي كلمة أقولها ومع كل سؤال كان يتم حرق كلتا يديّ بالسيجارة، فإن أجبت بنعم أحرقوني وأن أجبت على نفس السؤال بلا تقدم الآخر وأحرقني أيضاً، وهكذا أكثر من 25 حرق في يديّ و مناطق مختلفة من جسدي، ثم انهالوا علي بالضرب والركل لعدة ساعات، وبعد أن تعبوا من تعذيبي قاموا بإغلاق باب الغرفة وخرجوا".

وأضاف: "لم أحصل حينها على شربة ماء، بعد ذلك بلحظات سمعت تحليق طيران التحالف العربي بكثافة وفجأة دوّى انفجار رهيب بجوارنا، اقتلع نوافذ المكان وحطمها، واستطعنا الهروب من المعتقل والفرار عبر مزارع القات وسط الظلام الدامس، وحالت عمليات التحليق المكثف للطيران دون توقيفنا أو اللحاق بنا من قبل المسلحين الحوثيين".

الإخفاء القسري

مارست قوات الحوثي/صالح عمليات الإخفاء القسري بشكل واسع وممنهج، حيث ترفض في البداية الاعتراف بوجود الضحايا لديها ثم تنفي علمها بمكان احتجازهم، ثم تقرر منع أهاليهم من زيارتهم وتفرض إجراءات مشددة لمنع اتصال المحتجزين بالعالم الخارجي. وبحسب الرصد الذي قمنا به، انطبقت المعايير الدولية لحالات الاختفاء القسري على أكثر من 300 حالة ممن تعرضوا للاختطاف ، بعضهم لا يزال في حالة اختفاء قسري منذ أكثر من عامين. وهذه بعض حالات الإخفاء القسري التي قمنا بتوثيقها:

انطبقت المعايير الدولية لحالات الاختفاء القسري على أكثر من ٣٠٠ حالة ممن تعرضوا للاختطاف

دموع القهر:

خرج (إ. ص. ر)، 25 عاما، يوم 25/12/2014 من بيته مرغما بسبب حالة ابنته المرضية، فتم اختطافه من قبل مجموعة من المسلحين الحوثيين أثناء خروجه لإسعافها، وتوفيت ابنته الوحيدة خلال عملية اختطافه من أمام منزله في قرية "بيت مران" في أرحب، ولم يتمكن من دفنها أو حضور مراسم تشييعها، حيث جرى اقتياده إلى أحد المنازل التي احتلها الحوثيون في مركز قبيلة أرحب، وبعد يومين تم نقله إلى معتقل خاص بجماعة الحوثي في العاصمة صنعاء. وبينما كانت زوجته تعيش نوبة حزن عميقة على زوجها وابنتها الوحيدة، فوجئت في اليوم الثالث للاختطاف بمجموعة حوثية مسلحة تداهم المنزل وتفتّشه وتعبث بمحتوياته.

المعتقلان (ج، ج) و (أ. ع. ش) وآخرين، ممن تم الإفراج عنهم، أفادوا أن (إ.ص.ر) كان مختطفاً معهم في مبنى دار القران، الواقع بالقرب من معسكر الفرقة الأولى مدرع، شمالي العاصمة صنعاء، والذي تم تحويله إلى معتقل للحوثيين، وكان يتعرض للتعذيب بصورة مستمرة، وبعد حوالي شهرين من اختطافه حضر القيادي الحوثي أنور شمار (أبو عقيل) وهو ينتمي إلى نفس قرية (إ.ص.ر) وقام بنقله إلى جهة غير معلومة، ومن بعدها لم تتوفر عنه أي معلومة إلى تاريخ نشر هذا التقرير، رغم متابعة عائلته وطرقها لكل الأبواب الممكنة ولكن بلا جدوى.

وأفاد والده المسن (ص. ر) أنه طرق كافة أبواب مشرفي جماعة الحوثي في أرحب وفي محافظة صنعاء حتى وصل إلى المكتب السياسي لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في العاصمة صنعاء، وذهب إلى محافظة صعدة، ومنطقة ضحيان، معقل قيادة جماعة الحوثي، لكنه لم يجد أية معلومات ترشده لمكان ابنه المعتقل، وخلال المتابعة تعرض شقيقه للاختطاف لعدة أيام إمعانا في إذلال وقهر والده وأسرته.

وقال شهود عيان لراصدي رايتس رادار إن قوات الحوثي/ صالح لا تسمح بزيارة المختطفين، وبمجرد معرفة أو كشف مكان احتجازهم تقوم بنقلهم إلى أماكن سرية أخرى، ولم تتمكن بعض العائلات من زيارة أقاربهم المختطفين، رغم مرور أكثر من عامين على اختطافهم، كما لم يسمح للمحامين والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية بزيارتهم والاطلاع على أوضاعهم.

وأحيانا تتم عمليات الإفراج لبعض المختَطفين مقابل مبالغ مالية كبيرة يدفعها أهالي الضحايا من المختَطفين للمشرفين الحوثيين على المعتقلات، والذين أصبحوا يستخدمون السجون فرصة للكسب المادي والابتزاز المالي للمدنيين، فضلاً عن مصادرة كل ما يجدونه بحوزة المختطفين من أموال وأشياء ثمينة ساعة القبض عليهم.

جميع الانتهاكات التي تقوم بها قوات الحوثي/صالح لا تستند إلى أي قانون محلي كما تتنافى والأعراف والتقاليد القبلية والتشريعات الدينية، حيث تقوم بعمليات اختطاف لمدنيين كرهائن بهدف إجبار شخص آخر من أقاربه على تسليم نفسه. فعلى سبيل المثال، في يوم 21/7/2015 قامت مجموعة مسلحة حوثية باختطاف نجل الشيخ القبلي م. ج. ج بهدف الضغط على والده، الذي يعتبر من أبرز القيادات القبلية المعارضة لجماعة الحوثي في أرحب،

وظل محتجزا لديها لأكثر من عام ونصف، حتى أطلق في عملية تبادل للمحتجزين (كعمليات تبادل الأسرى). وتفرض قوات الحوثي صالح تكتما شديدا على حالات الاختطاف والتعذيب والإخفاء التي تمارسها قواتها الأمنية في جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي (المخابرات) ومقرات الجهات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية التي يسيطر عليها الحوثيون، في محاولة منهم لتضليل الرأي العام وتسهيل إفلات عناصرها من العقاب في المستقبل. ولا يسمح للمختطف لدى الحوثيين بإنكار التهم الموجهة إليه، ولا يحصل على حق الدفاع عن نفسه أو الحق في المحاكمة العادلة والتقاضي إلى الجهات المختصة، وتدوّن اعترافاته المنتزعة منه تحت التعذيب، ويجبر على التحدث أمام آلات التصوير، بما يرضي الجهة الخاطِفة والمحتجِزة ويخدم سياستها القمعية.

أطفالٌ رهائن

الطفل (إ. ع. ج)، 15 عاما، اختطفه مسلحو جماعة الحوثي في 7/5/2015، كرهينة حتى يَحضر والده المطلوب للجماعة، والذي كان غادر أرحب بعد إيقافه عن عمله مديراً لمكتب التربية فيها، ومكث الطفل محتجزاً لدى الحوثيين لعدة أشهر، ولم يطلق سراحه إلا بعد وفاة والده بشهرين، الذي كان كل أمله أن يرى ابنه طليقا، كما أفاد أقاربه.

و في 13/3/2016، اقتحم مسلحو جماعة الحوثي منزل (ر. ع. س) وقاموا بتفتيشه ونهب بعض محتوياته، غير أنه استطاع أن يفلت من بين أيديهم بعد مطاردته وإطلاق النار عليه، فقاموا باعتقال أحد أطفاله رهينة، ورفضوا الإفراج عن الطفل حتى يسلّم الأب نفسه لهم، وهو ما فعله الأب، حيث مكث أكثر من 20 يوماً قيد الاختطاف في أحد معتقلات الحوثيين في مركز أرحب.

التهجير القسري

قامت جماعة الحوثي المسلحة وقوات صالح بممارسة التهجير القسري للمدنيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق التضييق عليهم أو دفعهم للرحيل عن منازلهم والهجرة عن قراهم في قبيلة أرحب، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد واعتماد سياسة نسف المنازل ومداهمتها واعتقال الخصوم والمضايقة المستمرة للسكان عبر نقاط التفتيش والحواجز المسلحة التي تجاوزت أكثر من 50 نقطة بصورة ثابتة. وهو ما دفع الكثير من أبناء قبيلة أرحب إلى فقدان الشعور بالأمن على حياتهم وأموالهم ومنازلهم وعائلاتهم، وفضّل الكثير منهم مغادرة القبيلة إلى مناطق أخرى أكثر أماناً، حيث تشير البيانات التي جمعها فريق الرصد عن تهجير وتشريد ما يقرب من 500 أسرة من قبيلة أرحب.

ويعاني المهجّرون والنازحون من أوضاع معيشية صعبة ولا يتوفر لهم السكن الملائم ويعتمد بعضهم على الخيام والمساعدات الإنسانية ولا يحصل الأطفال والنساء على أي رعاية صحية وتعليمية.

وحسب مفهوم التهجير القسري في القانون الدولي فإن "إصدار أوامر بتشريد السكان المدنيين" عد من جرائم الحرب، كما كفل القانون الدولي حق العودة للنازحين واحترام حقوق الملكية لهم وتقديم الرعاية الخاصة للنساء والأطفال منهم وأن لا يجنّد الأطفال أو يسمح لهم بالمشاركة في الأعمال العدائية وأن يحظى كبار السن والمعاقين والعجزة بمعاملة واحترام خاص وهو ما ترفض قوات الحوثي/صالح الالتزام به.

استهداف العائلات بالتنكيل والقصف المكثف

أوغلت قوات الحوثي/صالح في الانتقام من أسر وعائلات معيّنة بهدف النيل من مكانتها الاجتماعية المؤثرة التي تعتقد أنها وراء مقاومة تلك العائلات لسلطة الحوثيين، فقد نسف مسلحو جماعة الحوثي منزل النائب في البرلمان اليمني منصور الحنق وأعضاء بارزين في السلطة المحلية ومنازل عدد من الوجاهات الاجتماعية، وهو أسلوب متبع عند الجماعة، ليس في قبيلة أرحب فحسب، بل في كافة البلدات والمناطق التي تصل إليها قواتها، حسب تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية.

عائلة "المكروب" في مرمى التنكيل:

يحيى صالح تقي المكروب، بحسب أبناء حيّه، يمثل وجاهة اجتماعية وشخصية فاعلة في مجال الصلح الاجتماعي وأحد أهم أعيان منطقته التي هاجمتها قوات الحوثي/صالح. وقد تعرض "المكروب" للإصابة مع اثنين من أولاده أثناء مهاجمة المسلحين الحوثيين لقريته، وتم نقلهم للعلاج بصورة سرية إلى مستشفيات خاصة داخل العاصمة، فيما شرعت قوات الحوثي/ صالح فور اقتحامها للقرية بمحاصرة منزله ومنازل أولاده الأربعة وقامت باقتحامها ونهب محتوياتها.

وفي يوم 21 كانون أول/ديسمبر 2014م، كانت المنازل الخمسة على موعد مع النسف الكامل والتسوية بالأرض. ثم توفرت في وقت لاحق معلومات لقوات الحوثي/صالح الأمنية عن المكان الذي يتلقون فيه العلاج فقامت بمداهمة المستشفى التي كانوا يتعالجون فيها بالعاصمة صنعاء واعتقلت نجليه الجريحين محمد ومبروك واقتادتهما إلى جهة غير معروفة، وتم الإفراج عنهما بعد أكثر من شهرين.

ولم تمض سوى أشهر قليلة حتى تعرض نجله مبروك لرصاصة من قناص حوثي أردته قتيلا، ومنع الحوثيون الرجال من تشيع جنازته، فاضطرت النساء للقيام بذلك. أما عبدالله، وهو النجل الثالث للسيد يحيى تقي، فقد أصر على العودة إلى قريته بعد عام كامل من التشرد والنزوح كما يقول أقاربه، ونصب فور عودته خيمة صغيرة على أنقاض منزله وأراد أن يمارس حياته اليومية بشكل طبيعي، وهو التصرف الذي اعتبرته جماعة الحوثي تحدياً لهيبتها وسلطتها، فأرسلت مجموعة مسلحة قامت على الفور بإعدامه مع اثنين من ضيوفه كانا معه في تلك الخيمة، التي صارت وسماً لتلك الحادثة، حيث تعارف الناس عليها بـ(جريمة الخيمة)، وسقط فيها إلى جانب عبد الله صديقيه فضل الجندبي وحميد الجندبي، حيث تعمد المسلحون الحوثيون إطلاق النار على من في الخيمة دون إبداء الأسباب أو السماح بأي نقاش أو تفاهم معهم على الرغم من أنهم عزّلاً ولم يكن معهم أي سلاح.

تفجير وانتهاك الأعيان المدنية

بالتعاون مع قوات الرئيس السابق صالح المتمركزة في جبل الصمع فجّر المسلحون الحوثيون يوم الأحد 28 كانون أول/ديسمبر 2014 أربعة منازل في قرية شراع جنوبي قبيلة أرحب دفعة واحدة، وذلك بعد القصف المدفعي على القرى، والأمر نفسه تكرر في قرية الجنادبة وقرى أخرى، والإحصاءات التالية تبين منهجية تلك الاعتداءات على ممتلكات المدنيين من أبناء قبيلة أرحب: ويتضح من خلال الإحصائيات الواردة في هذا التقرير

أن قوات الحوثي/صالح اعتدت بصورة منهجية على حق التملك وخصوصية الأسرة وصادرت الأموال والممتلكات الخاصة بدافع الانتقام والإذلال، حيث أحصى التقرير 987 حالة انتهاك طالت الممتلكات الخاصة والعامة، تنوعت بين تدمير واقتحام المنازل والمنشآت ونهب محتوياتها وبين اقتحام المحلات التجارية والمنشآت الطبية الخاصة ومزارع المواطنين ونهب وإتلاف ممتلكاتهم، إضافة الى مصادرة المركبات والأشياء الثمينة والنقود وغيرها. وبلغت الانتهاكات التي طالت المنشآت العامة والأهلية 192 انتهاكاً، جرى تفصيلها في جدول ملحق في آخر هذا التقرير، تنوعت بين تفجير ونهب واقتحام وسيطرة وإحراق وعبث بالمحتويات واقتحام مناسبات واقتحام قرى وجباية أموال بالقوة لما يسمى بالمجهود الحربي للحوثيين. وفرض القانون الدولي احترام الملكية الخاصة وعدم جواز مصادرتها وحظر استهداف الأعيان ذات الصلة بالعمل الطبي والديني والتعليمي والثقافي أو استخدامها لأغراض عسكرية أو اعتبارها أهدافا عسكرية، كما يُحظر توجيه الهجوم إلى الأماكن المجردة من السلاح كالقرى والتجمعات السكانية. ونصّت المادة 46 من اتفاقية لاهاي الرابعة على "احترام شرف الأسرة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة وعدم جواز مصادرة الملكية الخاصة" ونصت المادة التي تليها مباشرة على "حظر السلب حظراً تاما" وأمرت السلطات بإصدار لوائح جنائية تنهى عن السلب ومعاقبة من يرتكبها سواء كان مدنياً أو عسكرياً.

ونصت المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة على حظر "تدمير ممتلكات الخاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بحق أفراد أو جماعات أو بالدولة والسلطات العامة أو بالمنظمات الاجتماعية والإنسانية. كما حظرت الاتفاقية ذاتها الاستيلاء على أملاك الدولة والمؤسسات الوقفية للدين والإحسان والتعليم والاستيلاء على الآثار التاريخية أو تدميرها أو إتلافها عمداً أو استهدافها أو استخدامها وحظرت الأعمال العدائية ضد الآثار التاريخية وأماكن العبادة..

قمع الحريات السياسية

تظهر الإحصاءات استهدافاً متعمدا للمعارضين لسيطرة قوات الحوثي وصالح، ولا سيما أولئك الذين أبدوا تأييداً للحكومة الشرعية الممثلة بالرئيس هادي، حيث وضعوا أنفسهم في المقام الأول للاستهداف. وفي هذا الإطار تعرضت مقرات حزب الإصلاح المؤيد لشرعية الرئيس ومنازل قيادات وأعضاء ينتمون للحزب لأعمال تفجير ونهب وسيطرة من قبل قوات الحوثي/صالح. وتمنع قوات الحوثي/صالح إقامة أي تجمع أو نشاط سياسي ونقابي ما لم يكن خاصاً بأتباعها، بينما تصنف من يقف ضدها بـ (التكفيريين)، وساهم ذلك في اتساع دائرة الانتهاكات الحقوقية التي تهدد مستقبل التعايش والنسيج الاجتماعي في اليمن.
وتشير المعلومات التي حصلت عليها رايتس رادار عبر راصديها أن قوات الحوثي/صالح عمدت بعد سيطرتها على قبيلة أرحب إلى تفخيخ ونسف مقرّين حزبيين بعد اقتحامهما ونهب كل محتوياتهما واحتلت مقرين آخرين ولازالت تستخدمهما حتى إنجاز هذا التقرير كمقرات وغرف عمليات خاصة بجماعة الحوثي.
كما أنها أقدمت على تفجير ونسف قاعتي أعراس واجتماعات أهلية في قرية الجنادبة في أرحب، تقدر تكلفتهما بأكثر من 100 مليون ريال (نحو 310 الف دولار) وهاجمت 3 حفلات زفاف، بحجة أنها تجمعات مشبوهة وغير مشروعة، وفرضت بالقوة جبايات مالية غير قانونية على السكان باسم دعم (المجهود الحربي)، فضلا عن مهاجمتها واقتحامها لـ 43 قرية من قرى القبيلة بدعوى البحث عن خصوم سياسيين مطلوبين للحوثيين، وهذه الحالات هي ما تم توثيقها فقط، بينما هناك حالات أخرى عديدة.
وتأكد فريق الرصد من 6 حالات تعمدت فيها قوات الحوثي/صالح تعريض حياة المدنيين للخطر المباشر عبر إطلاقها صواريخ بالستية من مواقع مجاورة للقرى ومنازل السكان خلال فترة الحرب، من أجل تعريضهم لمخاطر قصف مواقع الإطلاق من قبل طيران التحالف العربي.
وتنتهك قوات الحوثي/صالح حظر الهجوم على الأشخاص المعروف انهم عاجزون عن القتال. وتمارس إجراءات تصادر بموجبها الحق الإنساني في حرية التنقل والسفر أو الحق في الحصول على محاكمة عادلة, والحق في الحماية الجسدية والأمن الشخصي.

انتهاك حرية التعليم

قامت جماعة الحوثي/صالح بالاستيلاء على مسكن طلابي تعود ملكيته للمواطن عبدالله قيس الأرحبي، يسكن فيه حوالي 250 طالباً ينتمون لمحافظات يمنية لغرض الدراسة في كلية التربية بأرحب ، غير أن المليشيا قامت بالاستيلاء عليه ومصادرته وطردت الطلبة منه وقامت بتحويله إلى سجن ومعتقل خاص بمعارضيها، وتزامن ذلك مع إيقاف الدراسة في الكلية وتحويلها إلى مقر خاص بمسلحيها.

وتسبب الحوثيون في حرمان أكثر من 1650 طالب وطالبة من التعليم، من خلال توقيف الدراسة في كلية التربية والمدارس الحكومية نتيجة السيطرة العسكرية وممارسات الانتقام من أبناء القبيلة.

العنصري، ودمّرت 5 مدارس موقوفة للتعليم الشرعي حتى سوّتها بالأرض، وأحرقت مدرسة أخرى، ومازالت تحتل مدرستين حتى صدور التقرير.

وقامت قوات الحوثي/صالح بأعمال نهب طالت جميع تلك المدارس، وصادرات أربع مكتبات ثقافية وأحرقت 3 أخرى، بحجة احتوائها على كتب تحريضية ضد عائلة قائد جماعة الحوثي عبدالملك الحوثي ومشروعه الديني، وقامت أيضاً بنسف مبنى كان يُستخدم مأوى لمدرسات محو الأمية ومعلمات القرآن بعد نهب محتوياته، إضافة لنهب مبنيين آخرين للسكن الجامعي والتمركز فيهما بذات الدوافع ولنفس الأسباب.

ومن المعلوم أن القانون الدولي الإنساني يحظر على كل أطراف النزاع وضع أهدافٍ عسكرية داخل المناطق المكتظة

تسبب الحوثيون في حرمان أكثر من 1650 طالب وطالبة من التعليم

كما مارست قوات الحوثي/صالح إجراءات قمعية ضد النشاط الثقافي لمخالفيها عبر حظر أي نشاط إرشادي أو توعوي لمن تصفهم بـ(المرتزقة)، حيث قامت باقتحام 18 دار عبادة (مساجد)، وفجرت مسجداً ونهبت آخر وألحقت الضرر بنحو 3 مساجد أخرى، ومازالت تحتل 7 مساجد وتستخدمها لأنشطتها العسكرية أو كمعتقلات خاصة بالجماعة.

كما فرضت بالقوة 18 خطيباً من أتباعها لنشر أفكار جماعة الحوثي ومعتقداتها والتحريض على العنف والتمييز

بالسكان، وكذلك الأعيان ذات الصلة بالعمل الطبي والديني والتعليمي والثقافي أو استخدامها لأغراض عسكرية أو اعتبارها أهدافا عسكرية، كما يُحظر توجيه الهجوم إلى الأماكن المجردة من السلاح كالقرى والتجمعات السكانية.

وأوجبت اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الملحقة بها على كل الأطراف تجنيب المباني المخصصة لأغراض دينية وعلمية وتربوية وخيرية والمخصصة للآثار التاريخية الأعمال والأنشطة العسكرية، وهو ما ينطبق على دور القرآن ودور العبادة والجمعيات الخيرية في أرحب، والتي لا يمكن تصنيفها كأهداف عسكرية على الإطلاق، حيث لم نحصل على أي شهادة أو توثيق يفيد باستخدامها لغايات عسكرية.

انتهاك حقوق الطفل

يعد الأطفال من أكثر الفئات المنُتهَكة حقوقهم لضعفهم ولقلة خبرتهم بالحياة، لذلك وفرت لهم القوانين الدولية حماية خاصة إلى جانب الحماية العامة للمدنيين، و اعتبر القانون الدولي تجنيد الأطفال تحت سن 15 عاماً جريمة حرب، يجب محاسبة من يرتكبها، مشددا على مسؤولية قيادات التشكيلات العسكرية في ارتكاب تلك الجرائم.

وقد قام فريق الرصد الخاص بنا بتوثيق 93 انتهاكا ضد الأطفال، تمثلت في حالتي قتل وحالة إصابة واحدة، و 19 حالة اختطاف، و71 حالة تجنيد أطفال، إضافة إلى مهاجمة المدارس واقتحامها، ما سبّب الرعب والخوف والهلع في أوساط الطلاب وكذلك حرمان مئات الأطفال من التعليم، بسبب الأوضاع الأمنية ونزوح معظم الأسر من البيوت والقرى، نتيجة للمضايقات والملاحقات التي تستهدف رب الأسرة أو أحد أفرادها.

انتهاك حقوق المرأة وأعراف المجتمع

عاشت المرأة اليمنية في قبيلة أرحب مأساة حقيقية، منذ اقتحام المسلحين الحوثيين لمنطقتهم، حيث لم تستثن هذه المأساة واحدة من النساء، فهن إما في عداد القتلى أو الجرحى أو النازحين أو المشردين، أو المحرومين من الطعام والشراب أو المترقبين ـ في أي لحظة ـ نبأ مقتل الزوج أو الأب أو الابن أو الشقيق أو أحد الأقارب، بفعل المواجهات المسلحة المشتعلة في أكثر من منطقة، فضلا عن كونها تعاني تمييزا اجتماعيا ورسميا على المستوى العام، يحد من حصولها على التعليم والرعاية الصحية.

وقالت مصادر محلية في قبيلة ارحب لراصدي رايتس رادار إن المرأة في أرحب تعرضت لحالتي قتل وإصابة 3 حالات أخرى، وفي حالة واحدة مُنعت من الإسعاف لإنقاذ حياتها. وتشكل المرأة ما نسبته 55% من أعداد النازحين من قبيلة أرحب، المقدرة بأكثر من 5000 آلاف شخص.

كما أن تدمير واقتحام المنازل وتفتيشها ونهب محتوياتها ومهاجمة القرى واعتقال سكانها يمثل في المقام الأول انتهاكا ضد المرأة وأطفالها، قبل أن يكون انتهاكا ضد أشخاص بصورة فردية، خصوصا أن أغلب عمليات المداهمة والاختطافات تتم في وقت متأخر من الليل وبطريقة عنيفة وغير إنسانية، وتسبب الرعب والهلع في قلوب الأطفال والنساء، ومن ذلك ما حدث عند اعتقال المواطن (ع.خ) عندما اقتحمت حملة عسكرية منزله بعد منتصف الليل وعند اقتياده بملابس النوم حاولت بعض النساء منع اعتقاله فأطلق المسلحون النار باتجاههن.

وتوفر الأعراف القبلية في اليمن حماية خاصة للنساء والأطفال، غير أن قوات الحوثي/صالح لا تقيم وزناً لذلك، ففي يوم 6/12/2015 عند الساعة السابعة مساء وبينما كان المواطن (ع.ع) في طريقه إلى المستوصف الطبي القريب من قريته ليسعف زوجته، استوقفه عدد من المسلحين الحوثيين عند نقطة تفتيش (درب عبيد) بقيادة (م.ع) الملقب بـ(الأزرق) وطلبوا منه أن ينزل من سيارته، كونه مطلوب للاعتقال، فتوسّل إليهم الرجل أن يسمحوا له بإسعاف زوجته المريضة، لكنهم رفضوا حتى السماح له بإعادتها إلى المنزل، رغم استعداده أن يذهب معهم بعد ذلك، لكنهم رفضوا ذلك وقاموا بمصادرة ما بحوزته من مقتنيات شخصية بما في ذلك سيارته، ثم قاموا بإنزال زوجته وتركوها وحيدة على قارعة الطريق، ونقلوه إلى جهة غير معلومة، وبعد أكثر من شهر أطلقوا سراحه وسراح سيارته التي استخدمها المسلحون الحوثيون بطريقة تخريبية خلال فترة اعتقاله حتى أصبحت غير صالحة للاستخدام.

فستان الفرح وزغاريد الموت!

عالية عبدالحميد، 19 عاما، من قرية بيت سوا، قبل أيام من موعد زفافها اقتحم مسلحون حوثيون قريتها، وقاموا بنسف المنازل ونهب الممتلكات وقتل المدنيين. ثم اقتحموا منزل أسرتها وباشروا بإطلاق الرصاص على رأس أخيها صدام، فأخذت تصرخ وتستغيث وتقترب من شقيقها الذي فارق الحياة على الفور، وبمجرد أن التفتت صارخة في وجه القاتل الملثّم تسأله: ما الذي دفعه إلى قتل أخيها؟ باشرها القاتل بإطلاق عدة رصاصات نحوها بدم بارد استقرت في

جسدها، وكانت كفيلة بإطفاء روحها، ليختلط دمها بدم أخيها، حيث سقطت فوق جثمانه وفارقا الحياة معا في 13/12/2014 تاركين جثمانهما وملابس زفافهما كشهود على بشاعة هذه الجريمة في حق الإنسانية.

جحيم في قرية الجنادبة

تعرضت قرية الجنادبة التابعة لقبيلة أرحب لهجوم مسلح من قوات الحوثي/صالح في 13 كانون أول/ديسمبر 2014 وكان منزل الشيخ القبلي عبدالخالق الجندبي أول بيت يتعرض للتدمير.

وشهدت أرحب عمليات قتل مروعة واضطهاد بشع، فضلاً عن عمليات نهب وسلب وتشريد ، وعانى سكانها مآسٍ تفوق كل التصورات في مدى بشاعتها، إمعاناً في الحاق أكبر قدر من الأذى والضرر بالخصوم، حتى أن سكانها ذكروا لراصدي رايتس رادار إن قرية الجنادبة، وطرقها ومزارعها ومساكنها، يحتفظون بتفاصيل الفاجعة ومشاهد الرعب التي داهمت سكينتهم ذات مساء.

وأوضح سكان قرية الجنادبة أنه بعد أن فرضت قوات الحوثي وصالح سيطرتها على معظم أرجاء البلاد أواخر العام 2014عادت تلك القوات الحوثية المسلحة وفرضت حصاراً على قريتهم الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها 2100 نسمة ولا تتعدى منازلها 210 مسكناً، والتي لا تمثل أي هدف عسكري ولا يشكل سكانها أي خطورة أمنية. وكان سكان قرية الجنادبة أعلنوا في بيان أصدروه بأنهم لن يكونوا جزءاً من الصراع، لكن آلة الحرب الحوثية كان لها رأي آخر.

ووفقاً لمعلومات الرصد الميداني وإفادات شهود لبعض الضحايا وأقاربهم وبعض المصادر المحلية في قرية الجنادبة فإن اعتداءات مسلحي الحوثي/صالح أسفرت عن مقتل وإصابة 13مدنياً في القرية، بينهم امرأتان، وتعرض 44 مدنياً للاختطاف والاعتقال القسري، بينهم امرأة، وهي سابقة لم تُعرف في اليمن من قبل. فيما تعرض 14 منزلاً للتدمير الكلي نتيجة التفجير باستخدام مواد شديدة الانفجار إضافة للقصف المدفعي، وكذلك تم إحراق منزل واحد بما فيه من ممتلكات، وجرى تحويل منزلين إلى سجن ومقر خاص بالجماعة.

كما تم نسف وتفجير منشأتين تعليميتين، وقاعتي مناسبات خاصة، وجرى نسف المبنى السكني الخاص بمعلمات

محو الأمية، ونتيجة لأعمال التفجير والنسف والقصف تضررت أكثر من 7 منازل بأضرار جزئية.

ووثق فريق رايتس رادار في أرحب 141 حالة نهب ومصادرة وإتلاف لممتلكات سكان قرية الجنادبة، الذين لم يستطع أغلبهم النزوح بسبب منعهم من مغادرة منازلهم، حيث أصيب رجل وامرأة جراء إطلاق الرصاص عليهما من مسلحين حوثيين أثناء محاولتهما تجاوز القرية بهدف النزوح، وتم منع الناس من إسعافهما. وقد اعترف الحوثيون بذلك، حيث اعتبر المتحدث باسم جماعة الحوثي ما جرى "تصرفات فردية" وطالب الضحايا بأن يتحلوا بالسماحة والعفو.

مسعفون بين الرصاص:

في 17 شباط/فبراير 2015 قامت قوات الحوثي بنسف منزلي المواطنين حنين الجندبي وقريبه محمد الجندبي في قرية الجنادبة، وفي نفس اليوم أطلق المسلحون الحوثيون النار على مختار الجندبي إثر محاولته إثناءهم عن تفجير منزل جاره محمد الدباء، وعندما هرعت النساء لإسعافه وتضميد إصابته لإيقاف النزيف منه، قام المسلحون الحوثيون بإطلاق النار عليهن أيضاً وهو ما أسفر عن إصابة (أ . م) زوجة عبدالعزيز الجندبي.

الاستهداف بالقتل:

وفي 10 أيار/مايو 2015 تعرض منزل التربوي حميد علاو، 30 عاما، لإطلاق نار كثيف من قبل المسلحين الحوثيين ومن جميع الجهات ولعدة ساعات. وعند طلوع الفجر حاول التسلل مع زوجته وأولاده لمغادرة المنزل في محاولة للنجاة، لكنه قبل أن يتجاوز بوابة سور المنزل تم استهدافه مباشرة بوابل من الرصاص حتى أردوه قتيلا، حيث كان ممسكا حينها بزوجته وأطفاله لمحاولة تأمينهم، وكان ارتخاء يديه وسقوطه على الأرض مضرجا بدمائه، علامة على مفارقته للحياة وسط ذهول وصراخ أطفاله وزوجته الذين عجزوا عن فعل أي شيء لإنقاذه حسب شهود عيان.

قرار الحرب الأخير:

في ليلة 8 آب/ أغسطس 2015 اتخذ المهاجمون الحوثيون قرار الحرب الأخير في قرية الجنادبة، وبدأت آلياتهم العسكرية بالانتشار على مداخل القرية، وأعلنوا حظر التجول فيها. وذكر شهود عيان أن السكان لزموا منازلهم رغم عدم إلمامهم بمفهوم حظر التجول الذي لا تعرفه حتى المدن اليمنية الرئيسية، وأدركوا أن شيئا ما سيحدث بالنظر إلى حجم القوات البشرية والعسكرية التي تحيط بالقرية من قوات الحوثي/صالح التي أعلنت أن الهدف هو البحث عن مخابئ أسلحة يُعتقد بوجودها في القرية. وبعد اقتحام القرية ومحاصرة المنازل والعائلات التي فيها لمدة أربعة أيام، كشفوا عن نيتهم الحقيقية التي تجلّت بتدمير البيوت ونهب الممتلكات وقتل الرجال أمام نسائهم وأطفالهم وارتكاب أفظع الانتهاكات. ومن خلال الفيديوهات التي اطلع عليها الراصدون عن تلك الانتهاكات البشعة بحق المدنيين من أبناء قرية الجنادبة بدا واضحاً أن قبيلة أرحب - وقرية الجنادبة على وجه التحديد – كانت على موعد مع دفع ثمن مواقفها السياسية والقبلية السابقة. حيث تعرضت القرية، وعلى ثلاث مراحل، لاعتداءات ممنهجة ومنظمة، ومُنعت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الانسان من تغطيتها وتوثيقها. وأباحت قوات الحوثي/صالح لعناصرها المشاركين في تلك الحملة العسكرية استهداف ومصادرة منازل وسيارات ومزارع وأموال ومقتنيات أبناء قرية الجنادبة ، وتم نهب كل ما وصلت إليه أيديهم، ووصل بهم الحال إلى تهديد النساء بالاختطاف، ومنعت العادات

والتقاليد الاجتماعية المحافِظة الضحايا عن الإدلاء بتفاصيل ما تعرضوا من انتهاكات فظيعة.
وبحسب ما تمكن فريقنا من رصده وتوثيقه في هذه العملية، قام مسلحو الحوثي/صالح بتلغيم وتفجير 12 منزلاً دفعة واحدة إضافة لعدد من المنشآت التعليمية والأهلية، وتضررت منازل أخرى، كما تعرض أربعة من أبناء القرية للقنص المتعمد في أوقات مختلفة على أيدي قناصين محترفين يعتقد أنهم من قوات الحرس الجمهوري التابع لعلي، صالح نظراً لنوعيات الإصابة ومكان الإصابة التي تركزت جميعها في منطقة الرأس.
وأسفرت جرائم القنص هذه عن مقتل ثلاثة أشخاص على الفور؛ وهم عبد الولي علي (22 عاما)، وصالح مهدي (40 عاما)، وجميل أحمد (21 عاما)، بينما نجا فاروق الجندبي (20 عاما) من الموت، لكنه فقد عينه اليسرى.
إلى ذلك تعرض المختطف سابقا (س.ع.م) للتعذيب الجسدي الشديد ونتج عن ذلك تدهور سيء جداً لحالته النفسية، كما أن المختطفَين (ع. م.) و (و. ب) لا زالا حتى اليوم رهن الاعتقال في ظل ظروف غامضة ووضع مأساوي في المعتقلات السرية للحوثيين.

منع العائلات من دفن أبنائها:

حسب مصادر محلية وشهود عيان فإن مسلحي الحوثي وصالح قاموا في يوم 12/8/2015 بمنع أقارب الضحية عبدالولي علي من استلام جثته ودفنها. وحتى لا تتعفن الجثة، قام بعض سكان القرية بدفنها، وفي أثناء الدفن تعرض المتجمعون لقذيفة حوثية كادت أن تتسبب في مجزرة جماعية.
وأضاف شهود العيان أن مسلحي الحوثي/صالح أجبروا أقارب الضحية صالح مهدي على دفنه خارج القرية بعد أن بقيت جثته يومين في العراء، و حاول المسلحون نسف منزل الضحية مهدي، غير أن رفض النساء المغادرة واستماتتهن في البقاء حال دون تفجير المنزل رغم قيام المسلحين بمحاولة إرهابهن بإطلاق الرصاص بشكل كثيف نحو المنزل.
وفي تصرف غريب، اشترط المسلحون مقابل سماحهم بدفن جثة الشاب جميل أحمد أن تقوم النساء بدفنه دون الرجال، وانتدب الحوثيون مجموعة منهم لمراقبة ذلك. واضطرت نساء القرية للخروج وحفر القبر وجلب الجثة والقيام بمواراتها الثرى.

توظيف التكفير والإرهاب:

واصلت قوات الحوثي/صالح احتلالها لقرية الجنادبة واستخدمت منازل المدنيين سجوناً ومقرات لأنشطة حركة أنصار الله الحوثيين وفرضت بالقوة جبايات وإتاوات يدفعها المزارعون للعناصر المكلفة في نظرها بـ"تأمين القرية من الدواعش والتكفيريين" حسب زعمهم، وهو المبرر الذي يواجَه بسخرية الضحايا وأهالي المنطقة.

وأفاد (ع.ح.ج) لراصدي رايتس رادار أن المسلحين الحوثيين نصبوا له كميناً أثناء عودته من مزرعته إلى منزله في وقت متأخر من ليل 15 آب/أغسطس 2015 وأطلقت عليه وابلاً من الرصاص، اخترقت جسده 7 رصاصات مميتة، وتمكن أصدقاؤه من إسعافه بعد نزيف حاد أفقده الوعي، واصفين نجاته من الموت بالأعجوبة التي لم يتوقعوها.

أما (ع.ع.ج) فقال إنه في نفس اليوم الذي تعرض فيه (ع. ح) لمحاولة القتل، كان كمين آخر قد نصبه المسلحون الحوثيون له على الطريق العام، وأثناء مروره بدراجته النارية تعرض لنار كثيف، ما اضطره للقفز من درّاجته والهروب باتجاه مزارع القات مستغلاً الظلام الدامس فرصة للإفلات منهم، فصادر المسلحون دراجته بعد فشلهم في العثور عليه.

وفي 10 آب/أغسطس 2015 أفاد (ع. م) بأن مسلحي الحوثي/صالح اختطفوا ابن عمه الجريح (م.م.م)، وقاموا بإخفائه قسراً لأكثر من 8 أشهر ولم تقدم له أي رعاية صحية، ما تسبب في تعرضه لإعاقة دائمة في قدميه، أفقدته القدرة على المشي بصورة طبيعية.

تقويض سلطة الدولة

انتهجت قوات الحوثي/صالح أفعالاً تعد تقويضاً لسلطات الدولة من خلال ممارسة اختصاصات الحكومة وفرض واقع جديد في أرحب، تسبب بانهيار الأجهزة الرسمية وتعطيل المؤسسات الخدمية الحكومية واحتلال المنشآت التابعة للدولة وفرض مندوبين على الإدارات والمكاتب التنفيذية، وخولت اللجان الشعبية التابعة لها القيام بدور القضاء والنيابة، ومارس مشرفوها مهام السلطة المحلية. وحلّ المسلحون الحوثيون محل الأجهزة الأمنية وحولوا المباني والمقرات الحكومية وممتلكات الدولة وعقاراتها لما يشبه الملك الخاص لقوات الحوثي/صالح وقادتهم الميدانيين، وأسهم ذلك مباشرةً في مضاعفة حجم الانتهاكات الحقوقية وشكل مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن الدولي وبالذات القرار رقم 2216 الذي دعا قوات الحوثي وصالح إلى التوقف عن ممارسة الاختصاصات المنوطة بالحكومة الشرعية واحترام حقوق الإنسان والوفاء بمتطلبات الانتقال السياسي وفقا للمبادرة الخليجية والقرارات الدولية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

واستطاع فريق الرصد التابع لرايتس رادار أن يتحقق من 681 حالة انتهاك في أرحب من قبل ميليشيا جماعة الحوثي وقوات صالح تندرج في اطار تقويض سلطات الدولة.

*جدول يوضح عدد ونوع الانتهاكات في قبيلة أرحب

م	نوع الانتهاك	عدد الانتهاكات	ملاحظات
1	قتل مدنيين	41	2 أطفال - 2 نساء
2	مصابين مدنيين	57	1 طفل - 3 نساء
3	شروع في قتل	11	
4	اختطاف	849	
5	إخفاء قسري لمختطفين	300	
6	تعذيب مختطفين	81	
7	منع زيارة مختطفين	279	
8	تهجير قسري	200	
9	تشريد أسر	450	
10	منع العمل	174	
11	منع من إسعاف نساء	1	
12	اعتداء على النساء والأطفال في البيوت	43	
13	تجنيد أطفال	71	
14	اقتحام منازل وعبث بمحتوياتها	246	
15	نهب منازل	119	
16	تفجير منازل	39	
17	تضرر منازل من القصف او تفجير المنزل المجاور	18	
18	احتلال منازل	6	
19	حصار منازل	22	
20	تفجير قاعات خاصة	2	
21	نهب قاعات خاصة	2	
22	اقتحام محلات تجارية	12	
23	نهب محلات تجارية	4	
24	نهب واتلاف وسائل نقل	118	
25	نهب مقتنيات شخصية	148	
26	توقيف مرتبات موظفين	360	
27	إقصاء من الوظائف العامة	7	
28	نهب وإتلاف مزارع القات	59	
29	استحداث نقاط تفتيش	35	
30	فرض مشرفين	22	
31	سجون خاصة	15	
32	محاكم خاصة	15	
33	الانتهاكات العامة	192	
	الإجمالي	3997	

الاستنتاجات

- ارتكبت قوات الحوثي وصالح على نحو متعمد انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في قبيلة أرحب بلغت حسب ما تم رصده 3997 خلال الفترة ديسمبر 2014 حتى ديسمبر 2016.
- يمكن تصنيف العديد من الجرائم التي ارتبكتها قوات الحوثي/صالح بأنها "جرائم حرب" و "جرائم ضد الإنسانية"، تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وتعد انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف وبرتوكولاتها الملحقة بها.
- شاركت قوات الحرس الجمهوري الموالية للرئيس السابق علي صالح، المتواجدة في جبل الصمع ومعسكر فريجة، بشكل فعلي ومباشر في تلك الانتهاكات.
- وفقاً لمبدأ مساءلة القيادة يعد عبدالملك الحوثي، زعيم حركة أنصار الله الحوثية، والرئيس السابق علي صالح، مسؤولان مباشران عن تلك الانتهاكات ويجب محاسبتهما على هذا الأساس. فضلاً عن محاسبة قادة القوات المسلحة التي قامت بارتكاب جرائم الحرب المذكورة في التقرير.
- تتحمل السلطات اليمنية بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي مسؤولية امتناع قوات الدولة عن حماية قرية أرحب في فترة الهجوم عليها، ما سهّل اجتياح مسلحي الحوثي وصالح لها وحدوث تلك الانتهاكات الفظيعة.
- استخدمت قوات الحوثي/ صالح مصطلح التكفير والإرهاب والدواعش بشكل تعسفي للانتقام من الخصوم ولتحقيق أهداف سياسية.
- تم ممارسة التعذيب للمعتقلين والإخفاء القسري للمدنيين بشكل روتيني ممنهج مع أغلب حالات الاختطاف.
- تعرضت المرأة لانتهاكات واسعة من خلال الاضطهاد وتعريضها للخطر والاجبار على النزوح القسري.
- الأطفال هم المتضرر الأكبر جراء ما تعرضت له قبيلة أرحب من حرب ودمار انعكس على حالة الأطفال الصحية والنفسية.

التوصيات العامة

- تدعو منظمة رايتس رادار المنظمات الحقوقية الدولية، الحكومية وغير الحكومية، لرصد وتوثيق انتهاكات قوات الحوثي وصالح لحقوق الإنسان، والضغط الفعلي لوقف هذه الانتهاكات.
- تطالب مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالعمل الجاد على رصد وتوثيق الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان وإلزام أطراف النزاع بالقانون الدولي.
- • تدعو لجنة الخبراء الخاصة باليمن إلى مقابلة الضحايا وزيارة قبيلة أرحب ونازحيها في المناطق الأخرى.
- تطالب المنظمات الإغاثية بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والوقوف في وجه الانتهاكات.
- تدعو المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية إلى التصدي للانتهاكات من خلال تقديم الوسائل الداعمة لتوثيق تلك الحالات.
- تدعو الأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف إلى الرقابة على تنفيذ المعاهدات الدولية التي تنص على حماية حقوق الإنسان في اليمن عموما.
- تطالب قوات الحوثي/صالح والقوات الحكومية وقوات التحالف العربي إلى تجنيب المدنيين مخاطر الحرب والمواجهات.
- تدعو الأطراف المحلية والإقليمية والدولية الفاعلة في أحداث اليمن للضغط على جميع أطراف النزاع اليمني لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان في اليمن.
- تدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن لتفعيل لجنة العقوبات الخاصة بمعرقلي السلام في اليمن وتطبيق القرار الأممي رقم 2216.

منظمة رايتس رادار

من نحن؟

منظمة (**رايتس رادار**) لحقوق الإنسان، هي منظمة غير حكومية، لمراقبة وتعزيز حقوق الانسان العربي والدفاع عنها.

أسسها نخبة من القيادات الحقوقية والنشطاء والمهتمين بالشأن الحقوقي العربي وتعنى بالرصد والتوثيق للانتهاكات الحقوقية والمناصرة للضحايا وتبنّي قضاياهم العادلة والتدريب الحقوقي وتهتم بكافة المجالات الحقوقية وفي مقدمتها الحريات الإعلامية وحرية التعبير، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المعاقين، حقوق السجين، الحق في العدالة، حقوق اللاجئ والحقوق العامة.

وتضم منظمة رايتس رادار شكبة واسعة من المراسلين والراصدين والموثّقين الميدانيين وشبكة علاقات واسعة مع المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وتستخدم أحدث التقنيات الالكترونية في عمليات الرصد والتوثيق والتواصل والنشر.

أهدافنا:

1- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان العربي.
2- تقديم المناصرة والدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الانسان العرب.
3- بناء القدرات الحقوقية وتطوير المهارات القيادية في العالم العربي.
4- خلق قنوات تواصل وتشبيك مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

رؤيتنا:

التميّز في مراقبة وتوثيق وضع حقوق الانسان في العالم العربي.

رسالتنا

رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان العربي بطريقة احترافية ومتطوّرة وتوفير المناصرة والدعم القانوني لضحايا حقوق الانسان العرب وخلق فرص تدريبية لبناء القدرات الحقوقية والمهارات القيادية وفتح قنوات تواصل مع المنظمات الدولية، للحد من ارتكاب الانتهاكات لحقوق الانسان وملاحقة المرتكبين لها قضائيا وتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

قيمنا :

1- الاستقلالية والتوازن.
2- المصداقية والتميّز.
3- الاحترافية والمسئولية.

RIGHTS RADAR

اليمن: أرحَب؛ وحشيّة انتقام الحوثي

Tel. + WhatsApp: +90 553 900 4000 , E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org , Istanbul, Turkey.

RightsRadar